1. تراكم راس المال ودوره في تمويل التنمية.

أولا: التراكم الرأسمالي ودوره في التنمية الاقتصادية

بالرغم من أن التنمية الاقتصادية عملية تكاملية تعتمد على عوامل متعددة إلا أن راس المال يبقى هو المحور الرئيسي الذي تدور حوله هذه العوامل .

وقد أكد كثير من الاقتصاديين أن العامل الأساسي الذي يتحكم في معدلات التنمية هو تراكم راس المال

حيث أشار والتر روستو إلى انه لتحقيق الانطلاق الاقتصادي فان ذلك يتطلب أن يزيد معدل الاستثمار (الإنتاجي) عن 10% من الدخل القومي للدولة النامية.

كذلك فقد أكد آرثر لويس W . Arther Lewis 1954 عندما قدم نموذجه الخاص بالاقتصاد الثنائي أن المشكلة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية هي معرفة الوسيلة التي يستطيع بها مجتمع ما أن يحقق مدخرات اختيارية (يتم استثمارها) تبلغ من 12 إلى 15% أو أكثر من الدخل القومي.

وهذه هي المشكلة الرئيسية لان محور التنمية الاقتصادية في الحقيقة هو التراكم السريع لراس المال (متضمنا المعرفة والمهارات) .

ولقد ناقش الاقتصاديون كيفية تراكم راس المال وعبروا عن وجهة نظرهم من خلال نظرتهم إلى راس المال نفسه حيث أكد جون ماينرد كينز على أهمية الاستثمار لتحقيق عملية التنمية،

وهو يرى أن الاستثمار ظاهرة (حقيقية) وليست مالية وان الاستثمار في الأسهم والسندات ليس استثمارا لكن المصانع الجديدة والآلات والماكينات والابتكارات الجديدة في مجال الأعمال هي الاستثمار الحقيقي .

- وقد تعرض العديد من الباحثين والمنظرين إلى محاولة تفسير أو استطلاع سبل التنمية للدول والمجتمعات التي تأخرت في ركب التطور،
- ويمكن الزعم أن تمايز تلك النظريات عن بعضها البعض يرجع بشكل أساسي لإختلاف منهجية التناول :
- فالبعض لجا إلى محاولة تفسير تطور الدول المتقدمة وبناها الاجتماعية والاقتصادية وإسقاط ذلك على الدول أو المجتمعات الأخرى كما تعرض لذلك لويس وروستو وماركس وغيرهم،

- وهناك من لجا إلى البحث العلمي والعملي في السبل المناسبة لدفع الدول من مرحلة التخلف أو التأخر إلى مرحلة النمو أو الاضطراد الذاتي للنمو، فيما يعرف بنظريات التنمية الاقتصادية الحديثة مثل رودان وهيرشمان ونيركسة وغيرهم.

حيث يمكن وضع محصلة تلك النظريات الحديثة في ان المخرج من نفق التأخر يرتبط بجهود مضاعفة في الادخار والاستثمار والتراكم الرأسمالي،

مع اختلاف تلك النظريات في أساليب توظيف تلك الاستثمارات فمنهم من رأى ضرورة ضخ دفعات قوية متتالية لاستثمار الموارد والطاقات المتاحة في الدول النامية، ودفع المجتمع إلى مرحلة الانطلاق وفقا لمراحل روستو مثل (نظرية الدفعة القوية لـ رودان)،

ومنهم من رأى بان هذا التراكم الرأسمالي لابد أن يتم توزيعه بشكل متوازي على مختلف القطاعات أو الأنشطة الصناعية (الأعلى نموا)، والتي ستتكامل وتخلق طلبا متبادلا فيما بينها، يقود لمواجهة عقبة محدودية السوق، كما رأت ذلك نظرية النمو المتوازن لـ نيركسة،

ومنهم من رأى مثل هيرشمان أن الدول النامية مؤهلة أكثر لتوجيه تراكمها الرأسمالي إلى قطاعات أو صناعات محددة بعينها، والتي ستدفع أو ستستحث بدورها على قيام سلسلة أخرى من المشروعات.

حيث أن التنمية الاقتصادية عبارة عن سلسلة من الاختلالات المتتابعة وان أي حركة في السلسلة تكون مدفوعة باختلال سابق، ستؤدى لخلق اختلال جديد، الذي يتطلب بدورة حركة جديدة ليتم إدراك التوازن، ..... وهكذا.

حيث أن النمو غير المتوازن في بعض القطاعات يحض على استثمار جديد في قطاعات أخرى، وعدم التوازن الجديد سيدفع لاستثمارات أخرى جديدة وهكذا ، **وهو ما عرف بنظرية النمو غير المتوازن.**

دور التدفقات المالية في تدعيم التنمية بمفهومها الحديث

وقد اخذ مفهوم التنمية في التطور مقتربا **من الاستهداف الحقيقي للبشر كغاية للتنمية ، من خلال توسيع خياراتهم وحرياتهم المتاحة (الذي ترجم من خلال الغايات التنموية الألفية – UNDP 2000)**

- وتم بلورة محاور عملية التنمية في أربعة عوامل أساسية هي:- **الموارد البشرية، والمصادر الطبيعية، والتكوين الرأسمالي (المحلي او الأجنبي)، والتكنولوجيا أو المعرفة. (Paul Samuelsson 1995).**
- **وهو ما يظهر دور التدفقات المالية في دفع المفهوم الحديث للتنمية.**

مناهج تقدير فجوات التدفقات المالية

- يتناول هذا الجزء الجوانب المتعلقة بتقدير فجوة التمويل او التدفقات المالية المطلوبة لتحقيق النمو المرجو في الدول النامية استنادا لنتائج الدراسات التطبيقية.
- وهي الفجوات التي يتم استكمالها من خلال التدفقات المالية الخاصة او الرسمية وذلك وفقا لقدرات وظروف كل دولة.
- وأخذا في الاعتبار المزايا والأعباء التي ترتبط بمختلف اشكال هذه التدفقات.

أولا - نموذج هارود – دومار في النمو الاقتصادي
Harrod And Domar's Model

يقوم هذا النموذج على عدد من الافتراضات أهمها:-

- ثبات معامل راس المال (راس المال للناتج ICOR (إنتاجية راس المال)
- ثبات الميل الحدي للادخار .
- ثبات المستوى العام للأسعار (الدخل النقدي يساوى الدخل الحقيقي) .
- عدم وجود فجوة زمنية في العلاقة بين الادخار والاستثمار وان إجمالي الاستثمار الذي ينوى المنتجون القيام به (Intended Investment) يساوى إجمالي الاستثمار المتحقق (Actual Investment).

النموذج .

$$\Delta Y / Y = MPS / ICOR = 1 / ICOR \cdot \Delta K / Y$$

حيث :

- $\Delta Y / Y$ معدل نمو الناتج القومي .
- MPS (Marginal Propensity To Save) الميل الحدي للادخار .
- ICOR (Incremental Capital Output Ratio)معامل رأس المال.
- ΔK تمثل التغيير في المخزون الرأسمالي = الاستثمار .

وتمثل هذه الصيغة إحدى الصور العديدة لنموذج هارود – دومار للنمو الاقتصادي

- بمعنى أن النمو يتحدد بـــ : نسبة الاستثمار للناتج مقسومة على معامل راس المال أو مضروبة في معدل إنتاجية الاستثمار .

- مثال:
- بفرض أن معامل راس المال 1: 4 ، فهذا يعني أن استثمار دولار واحد يولد ناتج بقيمة الربع، او ان زيادة الناتج بمقدار الوحدة يستلزم استثمار 4 وحدات، (فما هو معدل الاستثمار الواجب توفيره لتحقيق نمو في الناتج قدره 8%) .

$$\Delta Y / Y = 1 / ICOR \cdot \Delta K / Y$$

- 8% = (نسبة الاستثمار المطلوب للناتج) (مقسوما على) ¼
- إذا نسبة الاستثمار للناتج تساوي (8%) / (25%) = 32% .
- ويعتبر هذا النموذج أحد نماذج النمو الاقتصادي
- التي تحاول تحديد المسار الزمني للاستثمار(التمويل المطلوب)، الذي يحقق شرط التوازن الاقتصادي في جميع الأوقات .

- من هنا فان زيادة التدفقات المتاحة للاستثمار (مصادر محلية أو أجنبية) ستؤدى لزيادة معدل النمو، كما يؤدي إلى ذلك أيضا انخفاض معامل راس المال .
- **ونتيجة الثبات الذي يتعلق بمعامل راس المال خاصة للمدى القصير والمتوسط، يبقى النمو مرتبطا بزيادة التدفقات التمويلية للدولة، ويصبح التغير** في المخزون الرأسمالي (التدفقات المالية) هو المتغير المقيد للنمو الاقتصادي.
- وقد تم استخدام هذا النموذج في الخمسينيات والستينات من القرن الماضي، من قبل العديد من الدول النامية لإظهاره ببساطة كمية رؤوس الأموال والتدفقات المالية اللازمة لتحقيق معدل نمو مستهدف في ظل ثبات معامل راس المال ICOR .

ثانيا : نموذج الفجوتين (The Two Gap Model)

- يقوم هذا النموذج على تقدير الاحتياجات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية عن طريق تقدير قيمة العجز الموجود :-
- بين الصادرات والواردات (Trade Gap)"
- وبين "الادخار والاستثمار (Saving Gap)" (1966), Chenery

نموذج الفجوتين .

$$Y\,s,t = Mini\,(\,S\,gap\,,\,T\,gap\,)$$

حيث : -

Y s, t إجمالي الناتج القومي ، S gap فجوة الادخار ، T gap فجوة التجارة

- وتوضح تلك الصياغة أن النمو الاقتصادي (Y s,t) يكون مقيدا بالفجوة الأكثر اتساعا أو بالعنصر الأقل كثافة من الادخار أو الصادرات.

ثالثا : نموذج الثلاث فجوات . (Three Gap Model)

وقد تعرض لهذا النموذج العديد من الكتاب Bacha 1990 – Somlimano 1991 – Taylor 1994 .

ويقوم هذا النموذج بإضافة عجز الموازنة العامة كقيد ثالث على عملية النمو علاوة على فجوة التجارة وفجوة الادخار .

يرى نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي مقيد بفجوات ثلاثة تتضمن خمسة متغيرات ، حيث يؤكد النموذج أن كلا من العرض Supply والطلب Demand يمثلا قيدا على النمو الاقتصادي على السواء.

النموذج .

$$Y = \text{mini}\,(Ys, Yd)$$

$$Y = \text{mini}\,(S\ gap, T\ gap, F\ gap)$$

حيث :

Y الناتج القومي

Saving Gap فجوة الادخار

Trade Gap فجوة التجارة

Fiscal Gap ، فجوة الموازنة (العجز الحكومي)

Y s العرض ، Y d الطلب

وتشير صياغة النموذج إلى أن النمو الاقتصادي ليس مقيدا فقط بجانب العرض ممثلا في فجوة الادخار Saving Gap وفجوة التجارة Trade Gap والعجز الحكومي Fiscal Gap بل يتقيد أيضا بجانب الطلب. ويتضح من هنا دور التدفقات المالية الخارجية في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال قيامها بالآتي: –

1. التأثير في مستوى الطلب الفعال من خلال آثرها على زيادة الإنفاق الكلى وزيادة مستوى الإنفاق الاستثماري والذي يؤدى بدوره من خلال عمل المضاعف - Multiplier إلى زيادة الناتج القومي.

2. استكمال فجوة الادخار المحلى القاصر عن تمويل الاستثمار المرغوب فيه .
3. استكمال الفجوة الإستيرادية سواء سلع وسيطة Intermediate Goods أو سلع رأسمالية Capital Goods
4. استكمال العجز القائم في الموازنة الحكومية من خلال زيادة قيمة الإيرادات الحكومية اللازمة لتمويل الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والاستهلاكي. الأمر الذي يؤدى في النهاية إلى إزالة القيود Constraints القائمة على عملية النمو الاقتصادي Economic Growth .

- كذلك يتضح من عرض نموذج الثلاث فجوات أن النمو الاقتصادي يكون مقيدا بأكثر الفجوات اتساعا .
- الأمر الذي يؤدى إلى عدم الاستخدام الكامل للطاقة المتاحة من الموارد الأخرى Capacity-Utilization
- بمعنى انه لو كان النمو الاقتصادي مقيدا بصفة أساسية بقصور القدرة على استيراد السلع الرأسمالية مثلا، فان هذا يؤدى إلى عدم الاستخدام الكامل للادخار المتاح لتحقيق الاستثمار المرجو . هذا بالإضافة إلى عدم استخدام الإيراد الحكومي المتاح لتحقيق الإنفاق الحكومي الاستثماري المرجو وهكذا .